

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٦/٥٥

بالتصديق على الاتفاق بين حكومة سلطنة عمان
وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن تصريح العمل لأزواج موظفي البعثات الرسمية

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى الاتفاق بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن تصريح العمل
لأزواج موظفي البعثات الرسمية، الموقع في مدينة باريس بتاريخ ١٤ من أبريل ٢٠٢٦م،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

التصديق على الاتفاق المشار إليه، وفقا للصيغة المرفقة.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في: ١٥ من ذي القعدة سنة ١٤٤٧هـ

الموافق: ٣ من ماي سنة ٢٠٢٦م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

اتفاق

بين

حكومة سلطنة عُمان

وحكومة الجمهورية الفرنسية

بشأن تصريح العمل لأزواج موظفي البعثات الرسمية

إن حكومة سلطنة عُمان، وحكومة الجمهورية الفرنسية، ويشار إليهما فيما يأتي منفردتين بـ "الطرف" أو مجتمعتين بـ "الطرفين"، رغبة منهن في تعزيز التعاون بينهما، على أساس المنفعة المتبادلة، وفي ضوء المناقشات التي تمت بين الجانبين العماني والفرنسي بشأن التصريح لأزواج موظفي البعثات الرسمية من الطرفين بممارسة نشاط مهني في الدولة المستقبلة، قد اتفقتا على الآتي:

المادة (1)

التعريفات

لأغراض هذا الاتفاق:

1. يقصد بمصطلح "الزوج" الشخص الذي قبلت الدولة المستقبلة اعتماده كأحد أفراد الأسرة المباشرة التي تشكل جزءاً من الأسرة المعيشية لموظف بعثة رسمية.
2. يقصد بمصطلح "تصريح العمل" تصريح القيام بأي عمل يرتبط بنشاط ذي صفة تجارية أو مهنية مدفوع الأجر، بغض النظر عما إذا كان الزوج يعمل لحسابه الخاص أو يعمل لدى صاحب عمل.

3. يقصد بمصطلح "موظفي البعثات الرسمية" موظفو البعثات الدبلوماسية، والمكاتب القنصلية، والبعثات لدى المنظمات الدولية، والموظفون الإداريون والتقنيون المعينون في البعثات الدبلوماسية.

المادة (2)

منح التصاريح

1. يسمح لأزواج موظفي البعثات الرسمية لحكومة سلطنة عمان المكلفين بالعمل الرسمي في الجمهورية الفرنسية، وأزواج موظفي البعثات الرسمية لحكومة الجمهورية الفرنسية المكلفين بالعمل الرسمي في سلطنة عمان بالعمل في أراضي الدولة المستقبلة بعد الحصول على التصريح المناسب، وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.
2. تمنح حكومة سلطنة عمان تصريح عمل لأزواج موظفي البعثات الرسمية لحكومة الجمهورية الفرنسية.
3. تمنح حكومة الجمهورية الفرنسية تصريح عمل لأزواج موظفي البعثات الرسمية لحكومة سلطنة عمان.

المادة (3)

تقديم الطلبات

1. يجب تقديم طلبات تصريح العمل فيما يتعلق بأزواج موظفي البعثة الرسمية لحكومة سلطنة عمان من قبل سفارة سلطنة عمان في العاصمة باريس لدائرة المراسم في وزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية.
2. يجب تقديم طلبات تصريح العمل فيما يتعلق بأزواج موظفي البعثة الرسمية لحكومة الجمهورية الفرنسية من قبل سفارة الجمهورية الفرنسية في العاصمة مسقط لدائرة المراسم في وزارة الخارجية في سلطنة عمان.
3. يجب أن يرسل كل طلب مع نسخة من اعتماد مقدم الطلب، صادرة من وزارة الخارجية للدولة المستقبلية.
4. يجب أن يحدد هذا الطلب ما يأتي:
 - (أ) النشاط الذي يرغب مقدم الطلب في ممارسته.
 - (ب) معلومات عن صاحب العمل المحتمل.
 - (ج) أي معلومات مطلوبة في أثناء الإجراءات وفي استمارات السلطة الإدارية المعنية، بما في ذلك مستوى المرتب المنصوص عليه في عقد العمل.
5. يجب على الزوج الراغب في تغيير صاحب العمل أو النشاط المهني، بعد الحصول على تصريح عمل، التقدم بطلب جديد للحصول على تصريح آخر.

6. تقرر حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الفرنسية بأهمية العمل السريع على طلبات الحصول على تصاريح العمل، وفي حال لاحظ أحد الطرفين أن لدى الطرف الآخر بعض التأخير في مدة معالجة الطلبات، مقارنة بالمدة التي يستغرقها لمعالجة الطلبات المقدمة لديه، يجوز لهذا الطرف أن يطلب إجراء مشاورات مع الطرف الآخر من أجل تقليص تلك المدة. وإذا لم يتم التوصل إلى حل خلال (30) ثلاثين يوما، يجوز للطرف المعني، بعد إخطار الطرف الآخر بمدة (30) ثلاثين يوما، تعليق إصدار أو تجديد تصاريح العمل بموجب هذا الاتفاق.
7. لا يطلب أي من الطرفين من أزواج موظفي البعثات الرسمية مغادرة الدولة المستقبلية، أو الحصول على أي تأشيرة غير التأشيرة الدبلوماسية، كشرط للحصول على تصريح عمل.

المادة (4)

الرسوم

لا يقوم أي من الطرفين، وكياناتهما الحكومية وتقسيماتهما الفرعية السياسية، بفرض أي رسوم فيما يتعلق بإصدار أو تجديد تصاريح العمل بموجب هذا الاتفاق.

المادة (5)

التوازن في عدد التصاريح

في حالة اعتقاد أي من الطرفين بوجود عقبات إجرائية في معالجة الطلبات من قبل الطرف الآخر مؤدية إلى حصول خلل في التوازن بين عدد التصاريح التي يمنحها كل طرف، يجوز للطرف المعني أن يطلب إجراء مشاورات مع الطرف الآخر بهدف تقليص الخلل بينهما. وإذا لم يتم التوصل إلى

أي حل خلال (30) ثلاثين يوماً، يجوز للطرف المعني أن يتخذ التدابير المناسبة لمعالجة هذا الخلل، سواء بالنسبة لطلبات الحصول على تراخيص عمل جديدة أو طلبات التجديد، ولكن بدون إلغاء أو تعديل تراخيص العمل القائمة.

المادة (6)

الاعتراف بالوثائق الأجنبية

لا تقتضي أحكام هذا الاتفاق الاعتراف بالشهادات الأكاديمية أو التراخيص الأجنبية أو أوراق الاعتماد الأجنبية الأخرى.

المادة (7)

الحصانات

1. لا يتمتع أزواج موظفي البعثات الرسمية، كجزء من نشاطهم المهني المدفوع الأجر، بالحصانة من الإجراءات المدنية أو الإدارية. ويمكن اتخاذ تدابير التنفيذ ضد الزوج الذي صدر ضده قرار مدني أو إداري من المحكمة، شريطة أن يتم التنفيذ بدون المساس بالحرمة التي من الممكن أن يستفيد منها مقر إقامته.

2. يحتفظ أزواج موظفي البعثات الرسمية بجميع الامتيازات والحصانات الأخرى التي يستحقونها بموجب المعاهدات السارية، بما في ذلك الحصانة الجنائية بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في 18 من إبريل 1961م أو غيرها من المعاهدات المعمول بها.

المادة (8)

إيقاف التصريح

1. يتوقف الإذن بمزاولة النشاط المهني الممنوح لزوج موظف البعثة الرسمية في التاريخ الذي يتوقف فيه موظف البعثة الرسمية عن تولي منصبه، أو في التاريخ الذي يتوقف فيه النشاط المهني أو في التاريخ الذي يتوقف فيه الاستفادة عن أن يكون زوجا لموظف البعثة الرسمية، أو عند إنهاء هذا الاتفاق على النحو المنصوص عليه في المادة (14) من هذا الاتفاق.

إلا أنه يجب مراعاة الفترة الزمنية المعقولة الواردة في المادتين (2 - 39) و (3 - 39) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في 18 من إبريل 1961م والمادتين (3 - 53) و (5 - 53) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية الموقعة في 24 من إبريل 1963م. ولا تخول ممارسة النشاط المهني المدفوع الأجر وفقا لأحكام هذا الاتفاق أو تسمح للزوج الذي حصل على تصريح بممارسة نشاط مهني بمواصلة الإقامة في أراضي الدولة المستقبلية بعد انتهاء صلاحية التصريح، أو بعد انتهاء مهام موظف البعثة الرسمية في البعثة أو بمجرد أن يتوقف فيه الاستفادة عن أن يكون زوجا لموظف البعثة الرسمية. كما أنه لا يسمح له بالاحتفاظ بهذا العمل أو بدء عمل آخر في الدولة المستقبلية بعد انتهاء صلاحية التصريح.

المادة (9)

الضرائب والتأمينات الاجتماعية

بدون الإخلال بالاتفاقيات الدولية السارية بالنسبة إلى الطرفين، يخضع أزواج موظفي البعثات الرسمية للتشريعات المطبقة على الضرائب والتأمينات الاجتماعية في الدولة المستقبلية فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بعملهم في تلك الدولة.

المادة (10)

النطاق الإقليمي

تنطبق أحكام هذا الاتفاق في الجمهورية الفرنسية على أزواج موظفي البعثات الرسمية الموجودة في المقاطعات والأقاليم التابعة للجمهورية الفرنسية، وعلى أقاليم ما وراء البحار في الوحدات الإقليمية المدرجة في مرفق هذا الاتفاق.

المادة (11)

العلاقة بالاتفاقيات الثنائية الأخرى

لا يخل هذا الاتفاق بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الثنائية الأخرى المبرمة بين الطرفين.

المادة (12)

فض النزاعات

يحل الطرفان أي نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (13)

تعديل الاتفاق

يجوز تعديل هذا الاتفاق بموافقة الطرفين، ويدخل أي تعديل يتم الاتفاق عليه وفقاً للمادة (14) من هذا الاتفاق.

المادة (14)

دخول الاتفاق حيز التنفيذ ومدته وإنهاؤه

1. يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي تاريخ تلقي المذكرة الأخيرة في تبادل للمذكرات بين الطرفين، يشيران فيها أنهما استكملا إجراءاتهما القانونية الداخلية لدخول الاتفاق حيز التنفيذ.
 2. يبقى هذا الاتفاق ساري لفترة غير محددة.
 3. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذا الاتفاق في أي وقت عن طريق إخطار الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية. وفي هذه الحالة، يتوقف تنفيذه بعد (6) ستة أشهر من تاريخ تلقي الطرف الآخر للإخطار.
- حرر في باريس، فرنسا، في 14 أبريل 2026م من نسختين أصليتين، باللغتين العربية والفرنسية، لكل منهما ذات الحجية القانونية.

عن

حكومة الجمهورية الفرنسية

عن

حكومة سلطنة عُمان

مارتن برينز

الأمين العام لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية

خليفة بن علي بن عيسى الحارثي

وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية

مرفق

المقاطعات والأقاليم التابعة للجمهورية الفرنسية

التي ينطبق عليها هذا الاتفاق

(أ) غوادلوب.

(ب) مارتينيك.

(ج) ريونيون.

(د) غيانا.

(هـ) مايوت.

**ACCORD
ENTRE
LE GOUVERNEMENT DU SULTANAT D'OMAN
ET
LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE
RELATIF AUX AUTORISATIONS DE TRAVAIL DES CONJOINTS DES
AGENTS DES MISSIONS OFFICIELLES**

Le Gouvernement du Sultanat d'Oman et le Gouvernement de la République française, ci-après dénommés « Partie » (au singulier) et « Parties » (au pluriel),

Désireux de renforcer leur coopération, sur la base de la réciprocité et à la lumière des discussions menées par les parties omanaise et française au sujet de l'autorisation aux conjoints des employés officiels des deux gouvernements d'exercer une activité professionnelle dans l'Etat d'accueil,

Sont convenus de ce qui suit :

**Article 1^{er}
Définitions**

Aux fins du présent accord :

1. L'expression « conjoint » : s'entend de la personne dont l'accréditation a été acceptée par l'État d'accueil en tant que membre de la famille immédiate, qui fait partie du foyer d'un agent d'une mission officielle.
2. L'expression « autorisation de travail » s'entend de l'autorisation d'exercer toute activité rémunérée, professionnelle ou commerciale, que ce soit pour son propre compte ou pour un employeur.
3. L'expression « agents des missions officielles » : s'entend des membres du personnel des missions diplomatiques, des postes consulaires, et des missions auprès des organisations internationales, et les agents administratifs et techniques des missions diplomatiques.

Article 2 Accord de l'autorisation

- 1- Il est permis aux conjoints des agents des missions officielles du Gouvernement du Sultanat d'Oman au sein de la République française et aux conjoints des agents des missions officielles du Gouvernement de la République française dans le Sultanat d'Oman de travailler dans l'Etat d'accueil après en avoir obtenu l'autorisation conformément aux dispositions du présent Accord.
- 2- Le Gouvernement du Sultanat d'Oman accorde une autorisation de travail aux conjoints des agents des missions officielles du Gouvernement de la République française.
- 3- Le Gouvernement de la République française accorde une autorisation de travail aux conjoints des agents des missions officielles du Gouvernement du Sultanat d'Oman.

Article 3 Présentation des demandes

- 1- La demande d'autorisation de travail relative au conjoint d'un agent d'une mission officielle du Gouvernement du Sultanat d'Oman doit être présentée par l'ambassade du Sultanat d'Oman à Paris à la direction du Protocole du ministère des Affaires Etrangères de la République française.
- 2- La demande d'autorisation de travail relative au conjoint d'agent d'une mission officielle du Gouvernement de la République Française doit être présentée par l'ambassade de la République française à la Capitale Mascate à la direction du Protocole du ministère des Affaires Etrangères du Sultanat d'Oman.
- 3- Chaque demande doit être envoyée avec copie de l'accréditation du demandeur, délivrée par le ministère des affaires étrangères de l'Etat d'accueil.
- 4- Cette demande doit préciser :
 - a) l'activité que le demandeur souhaite exercer.
 - b) les informations sur l'employeur potentiel.

- c) toute information sollicitée lors des démarches et dans les formulaires de l'autorité administrative concernée, incluant le niveau du salaire prévu au contrat de travail.
- 5- Le conjoint souhaitant changer d'employeur ou d'activité professionnelle après avoir obtenu l'autorisation de travail doit présenter une nouvelle demande d'autorisation.
- 6- Le Gouvernement du Sultanat d'Oman et le Gouvernement de la République française reconnaissent qu'il importe de traiter rapidement les demandes d'autorisation d'emploi. Si une des parties constate, de la part de l'autre partie, un délai de traitement moyen des demandes, plus long que son propre délai de traitement, elle peut demander à organiser des consultations avec la partie en cause afin de réduire ce délai. Si aucune solution n'est trouvée dans les trente (30) jours, la partie concernée peut, moyennant un préavis de trente (30) jours adressé à l'autre partie, différer la délivrance ou le renouvellement d'autorisations d'emploi en vertu du présent accord.
- 7- Les deux parties n'exigent pas des conjoints des agents des missions officielles de quitter l'Etat d'accueil ni d'obtenir un visa autre que diplomatique comme condition pour obtenir l'autorisation de travail.

Article 4 **Absence de frais**

Aucun frais d'émission ou de renouvellement de l'autorisation de travail n'est imposé par les deux parties, par leurs représentations gouvernementales, ou par leurs divisions officielles, en vertu du présent Accord.

Article 5 **Equilibre dans le nombre d'autorisations**

Toute partie estimant qu'il existe chez l'autre partie des obstacles procéduraux dans le traitement des demandes conduisant à un déséquilibre important entre le nombre d'autorisations d'emploi accordées par chacune des parties, la partie concernée peut demander à organiser des consultations avec l'autre partie afin de réduire ce

déséquilibre. Si aucune solution n'est trouvée dans les trente (30) jours, la partie concernée peut prendre les mesures appropriées pour remédier à ce déséquilibre, tant en ce qui concerne les nouvelles demandes d'autorisations d'emploi que les demandes de renouvellement mais sans modifier les autorisations d'emploi en cours de validité.

Article 6 **Reconnaissance des documents étrangers**

Les stipulations du présent Accord n'impliquent pas la reconnaissance des diplômes académiques, des autorisations étrangères ou d'autres lettres de créance étrangères.

Article 7 **Immunités**

- 1- Les conjoints des agents des missions officielles ne bénéficient pas, dans le cadre de leur activité professionnelle rémunérée, de l'immunité de juridiction civile ou administrative. Des mesures d'exécution peuvent être prises à l'encontre du conjoint à l'encontre duquel une décision de justice en matière civile ou administrative a été rendue, pourvu que l'exécution puisse se faire sans qu'il soit porté atteinte à l'inviolabilité dont il est susceptible de bénéficier, ainsi que sa demeure.
- 2- Les conjoints des agents des missions officielles présentent tous les autres privilèges et immunités dont ils bénéficient en vertu des conventions en vigueur, y compris l'immunité pénale en vertu de la Convention de Vienne sur les relations diplomatiques du 18 avril 1961 ou autres conventions en vigueur.

Article 8 **Cessation des autorisations**

- 1- L'autorisation d'exercer une activité professionnelle accordée au conjoint d'un agent officiel cesse à la date de la fin des fonctions de ce dernier, à la date de cessation de l'activité professionnelle ou dès que le bénéficiaire cesse d'avoir la

qualité de conjoint d'agent officiel, ainsi qu'en cas de dénonciation du présent accord telle que prévue à l'article 14 de cet accord.

- 2- Il est cependant tenu compte du délai raisonnable de l'article 39.2 et 39.3 de la Convention de Vienne sur les relations diplomatiques du 18 avril 1961 et l'article 53.3 et 53.5 de la Convention de Vienne sur les relations consulaires du 24 avril 1963. L'exercice de l'activité professionnelle rémunérée conformément aux dispositions du présent Accord n'autorise ni ne donne le droit aux conjoints ayant obtenu une autorisation d'exercer une activité professionnelle de continuer à résider sur le territoire de l'État d'accueil après que l'autorisation a expiré, après la fin des fonctions du membre de la mission officielle ou dès que le bénéficiaire de l'autorisation cesse d'avoir la qualité de conjoint d'agent officiel. Il ne les autorise pas non plus à conserver cet emploi ou à en commencer un autre dans ledit État, après que l'autorisation a expiré.

Article 9

Imposition et sécurité sociale

Sans préjudice des conventions internationales en vigueur applicables pour les deux parties, les conjoints des agents des missions officielles sont soumis à la législation applicable en matière d'imposition et de sécurité sociale de l'Etat d'accueil pour tout ce qui concerne leur travail dans cet Etat.

Article 10

Champ d'application territorial

En France, les dispositions du présent Accord s'appliquent aux conjoints des membres des missions officielles implantées dans les départements métropolitains de la République française ainsi que, pour l'Outre-Mer, dans les collectivités territoriales dont la liste figure en Annexe au présent Accord.

Article 11

Lien avec les autres conventions bilatérales

Le présent Accord est sans préjudice des obligations issues des autres conventions bilatérales signées entre les deux parties.

Article 12

Règlement des différends

Tout différend lié à l'interprétation ou à l'application du présent Accord est résolu par des négociations directes entre les parties par voie diplomatique.

Article 13

Modification de l'Accord

Le présent Accord peut être modifié par consentement mutuel des Parties. La modification entre en vigueur conformément aux dispositions de l'article 14 du présent accord.

Article 14

Entrée en vigueur, durée et dénonciation

- 1- Le présent Accord entre en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant la date de réception de la dernière notification par laquelle les Parties se communiquent l'accomplissement de leurs procédures légales internes nécessaires pour son entrée en vigueur.
- 2- Le présent Accord demeure en vigueur pour une durée indéterminée.
- 3- Le présent Accord peut à tout moment être dénoncé par l'une des Parties, par écrit, par voie diplomatique. Dans ce cas, il cesse d'être en vigueur six (6) mois après la réception de la notification par l'autre Partie.

- 3- Le présent Accord peut à tout moment être dénoncé par l'une des Parties, par écrit, par voie diplomatique. Dans ce cas, il cesse d'être en vigueur six (6) mois après la réception de la notification par l'autre Partie.

Fait à Paris le 14 Avril 2026, en deux exemplaires originaux, en langues arabe et française, les deux textes faisant également foi.

**POUR LE GOUVERNEMENT
DU SULTANAT D'OMAN**

**POUR LE GOUVERNEMENT
DE LA REPUBLIQUE
FRANCAISE**

**KHALIFA BIN ALI BIN
ISSA AL-HARTHI
SOUS-SECÉTAIRE DU
MINISTÈRE DES AFFAIRES
ÉTRANGERS CHARGÉ DES
AFFAIRES POLITIQUES**

**MR MARTIN BRIENS
SECÉTAIRE GÉNÉRAL DU
MINISTÈRE DE L'EUROPE ET
DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES**

ANNEXE
COLLECTIVITES TERRITORIALES DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE
DANS LESQUELLES LE PRESENT ACCORD S'APPLIQUE

- a) La Guadeloupe
- b) La Martinique
- c) La Réunion
- d) La Guyane
- e) Mayotte